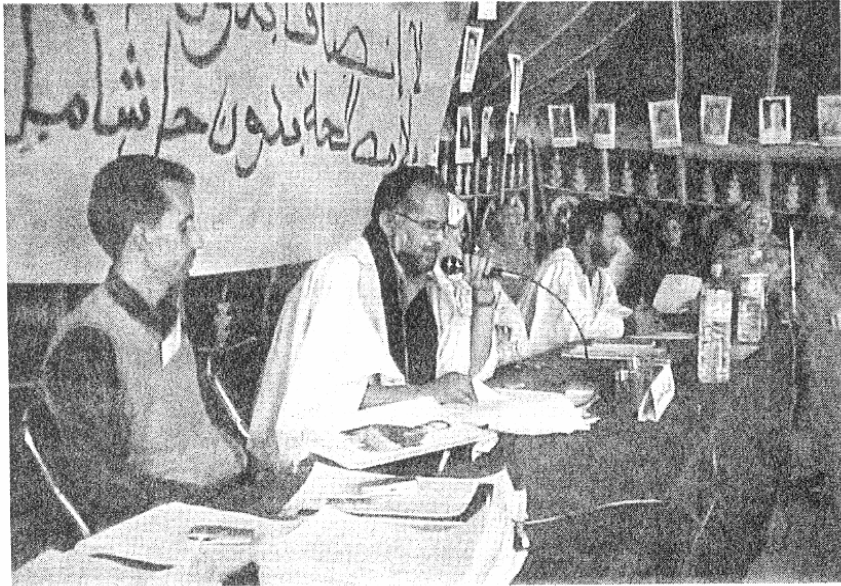


ابراهيم الصبار، عضو اللجنة الصحراوية من أجل تقرير المصير

الصحراويون ينتظروهم مستقبل أسود

أحداث وقضايا



• ابراهيم الصبار الثاني من اليسار

برر
ابراهيم
الصبار، الكاتب
العام للجمعية
الصحراوية لضحايا
الانتهاكات الجسيمة
وعضو اللجنة
الصحراوية من أجل تقرير
المصير، لجوء جمعياته إلى
القضاء الإداري لانتزاع
الاعتراف القانوني، وأكد أن
أشكالا شتى من
انتهاكات حقوق
الإنسان ما زالت
مستمرة
بالصحراء.

خاروه، محمد سالم الداهي

بتشخيص واقع حقوق الإنسان المتزدي بالإقليم وأوصى بإرسال بعثة من المفوضية السامية لحقوق الإنسان لفتح تحقيق حول ما جرى خلال هذه السنة من انتهاكات جسيمة وهذا شيء جد إيجابي على كل حال، إلا أنه في نفس الوقت كانت توصياته في إطار الدفع بتطبيق الشرعية الدولية لا ترقى إلى نفس المستوى وعلاقة بسؤالك حول المقترح المغربي منح الحكم الذاتي للصحراويين لا أرى أن في المقترح شيء جديدا سوى تأكيد نشيبت الدولة المغربية وتماديها في اغتصاب حق الصحراويين في تقرير مصيرهم رغم أن هذا الحق غير قابل للتصرف بقوة القانون الدولي وكافة العهود والمواثيق الدولية، وأرى أيضا أن الحل المثالي والديموقراطي سيجنب المنطقة بأكملها من الدخول في حالة اللااستقرار وإراقة الدماء هو تطبيق الشرعية الدولية من خلال إجراء استفتاء تقرير المصير وعلى الأمم المتحدة التطبيق بكل جدية لتطبيق خطة التسوية التي وضعها السيد جيمس بيكر المبعوث الخاص للأمين العام، هذه الخطة التي كانت جبهة البوليساريو شجاعة بقبولها رغم ما يشوبها من تنازلات.

أما فيما يخص المجلس الاستشاري الملكي لشؤون الصحراء الجديد /القديم فهو يفقد الشرعية لا على مستوى القانون الدولي ولا على مستوى الشعب الصحراوي ولن يغير في الأمر شيء وما هو إلا وسيلة لترويج الدعاية الرسمية لما يسمى بالحكم الذاتي، وعليه فإن إطلاق سراح المعتقلين السياسيين الصحراويين وترويج أن هذا المجلس وراء الإفراج عن المجموعة الأخيرة ماسو إلا تمويه للحقائق والبحث عن شرعية مفترقة.

إشراف الأمم المتحدة حول ما ارتكبهته الدولة المغربية من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وتوفير الأدلة من خلال ما سنكشف عنه وإنشاء محكمة جنائية دولية خاصة لمحاكمة مرتكبيها. وأريد أن أوضح أن هيئة الإنصاف والمصالحة كمقاربة رسمية للدولة المغربية لا تتوفر فيها شروط الحياد والاستقلالية كما أن مهامها محدودة في الإعتقال التعسفي والاختفاء القسري دون باقي الانتهاكات الجسيمة بل وتخل بالعديد من الأسس المتعارف عليها كمعايير معتمدة في تشكيل هذا النوع من جن الحقيقة لنجاوز ماضي الانتهاكات وهي بذلك لا ترقى إلى مستوى المعالجة الحقوقية المستمدة من التجارب الدولية في هذا الشأن. والأخطر من هذا فهي تمس من حق الضحايا في مساءلة مرتكبي هذا النوع من الجرائم وبدل توفيرها الأدلة من خلال ما استطلعت الكشوف عنه من حقائق لتسهيل إمكانية لجوء الضحايا للقضاء، فهي تفرض عليهم عدم التطرق إلى المسؤوليات الفردية وهذا الإخلال بأحد الأهداف المنشودة من وراء تشكيل جن الحقيقة عبر العالم.

• مارأيك في التقرير الأمي الأخير وفي مقترح الحكم الذاتي وما تعلبقتكم على إنشاء المجلس الاستشاري الملكي لشؤون الصحراء الذي كان وراء إطلاق سراح المجموعة الأخيرة من المعتقلين؟

• أرى أن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ولأول مرة قام

نتيجة نضالات الجماهير الصحراوية دون أن ننسى دور تقرير المنظمات الدولية الحقوقية والنضال الدولي لهيات المجتمع المدني التي شكلت ضغطا من أجل إطلاق سراحهم، ولا شك أن ما واكب عملية الإفراج من ممارسات تتمثل في الاعتداء بالضرب والتعذيب والسب والشتم ومداومة منازل عائلات المفرج عنهم والمضايقات والملاحقات وما تعرضوا له من أساليب التهذيب هو اغتيال للفرجة وتعكير للأجواء بدل تصفيتها.

• ما رأيك في تقريرهية الانصاف والمصالحة باعتبار جمعيتكم تعنى بضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالصحراء؟

• فيما يتعلق بتقريرها النهائي وخصوصا ما يعني منه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالصحراء فهي بدل كشفها الحقائق عملت على طمسها ولم تكن لديها الشجاعة الكافية لتسمية الأشياء بمسمياتها بل وقد جانبت الحقيقة في خباياها للأسباب والوقائع التي ارتكبت في سياقها هذه الانتهاكات الجسيمة. وبعض النظر عن هذا وذلك فالانتهاكات الجسيمة المرتكبة بالصحراء ليست شأننا داخليا مغربيا بحكم الوضع القانوني لهذا الإقليم الذي يوجد على لائحة البلدان والشعوب الغير مستقلة الاضاق عليها من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة ما يتطلب تشكيل لجنة حقيقة مستقلة تحت

• أفردت العديد من المنظمات الحقوقية الدولية حيزا هاما في تقاريرها في أواخر التسعينيات للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها الدولة المغربية بـ"الصحراء الغربية" بدء من سنة 1975 والتمثلة في ممارسة الاختطاف والاعتقال والتعذيب والاعتصاب والقتل العمد والتهديد والترهيب والقمع وقنبلة المدارس الأهلة بالمدنيين العزل والأسلحة المحظورة والترهيب القسري وإحراق الخيام وأبادة المواشي ويتم التأكيد على وجود مقابر جماعية لأشخاص دفنوا أحياء ويعتبر هذا النوع من الانتهاكات وفقا لاتفاقيات جنيف وللقانون الجنائي الدولي جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ولا زالت أشكال شتى من الانتهاكات مستمرة وتعرف وضعية حقوق الإنسان تدهورا خطيرا منذ ماي 2005 نتيجة القمع اليومي للمواطنين الصحراويين الذين عبروا من خلال مظاهرات سلمية عن نشيبتهم بحق تقرير المصير ومناداتهم بالاستقلال وتنويع أن يتطور هذا الوضع المتزدي لحقوق الإنسان الى ما هو أسوأ بكثير إذا ما لم يتدخل المجتمع الدولي لوضع حد لعناتة الصحراويين بالضغط من أجل تطبيق الشرعية الدولية

• لقد تم الإفراج عن جل المعتقلين السياسيين الصحراويين. ألا تعتبر ذلك خطوة مهمة في اتجاه تصفية الأجواء؟

• إن الإفراج عن المعتقلين السياسيين الصحراويين جاء

• لماذا رفعتم القضية أمام المحكمة الإدارية وما موضوعها؟

• كما هو معهود تقوم سلطات الدولة المغربية بمصادرة الحريات العامة كحرية التعبير وحرية الرأي وحرية التنقل والحق في تأسيس الجمعيات وبالخصوص الجمعيات الحقوقية كحالة الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة المرتكبة من طرف الدولة المغربية وجمعيات ضحايا الأتغام والمعتقلين وغيرها من اللجان العاملة في مجال الانشغالات الحقيقية لهموم المواطنين الصحراويين. ورغم أن الصحراء لها وضع خاص وفقا للقانون الدولي فإننا قمنا بكل الإجراءات القانونية اللازمة النصوص عليها في قانون الحريات العامة إلا أن سلطات الدولة المغربية منعتنا من مزاوله مهامنا وممارسة أنشطتنا الحقوقية كجمعية، لذا قمنا برفع دعوى قضائية لدى المحكمة الإدارية بتاريخ 2006/03/30 عبر مكتب المحامي الأستاذ عبد الله شلوك، وكانت قد عقدت جلسة للنظر في دعوى الجمعية يوم 2006/05/04 أحيلت بعدها على المقرر بالمحكمة الإدارية والأزمنة ننظر صدور حكمها في هذا الشأن. ونحن مصرون على مواصلة الدفاع عن حقنا في تأسيس الجمعيات والتمتع بكافة حقوقنا وحرياتنا وستواصل نضالاتنا بكافة الوسائل المتاحة والمشروعة.

• ما هو تقييمك لوضعية حقوق الإنسان بالصحراء؟